



مركز البيان للدراسات والتخطيط  
Al-Bayan Center for Planning and Studies

# أسر المرتبطين بداعش.. تقدير موقف

د. أحمد قاسم مفتن



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

## عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدة تهّمُ الحقلين السياسي والأكاديمي.

### ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2023

[www.bayancenter.org](http://www.bayancenter.org)

[info@bayancenter.org](mailto:info@bayancenter.org)

Since 2014

## أسر المرتبطين بداعش.. تقدير موقف

د. أحمد قاسم مفتن \*

توطئة مفتاحية ومسالك منهجية:

تشير البيانات والمعلومات المتحصلة من رصد حالة المناطق التي سيطرت عليها داعش في المدة 2014 - 2017 إلى خضوع سكانها لإجراءات التنظيم فيما يتعلق بإتلاف الوثائق الرسمية الصادرة من الحكومة العراقية، والتي كان يمتلكها السكان، وتنظم شؤونهم فيما يتعلق بتوثيق عقود الزواج والطلاق، والملكية، وبيانات الولادة، والوقفيات، وهويات الأحوال المدنية، وجوازات السفر، وإجازات السوق، وغيرها. وبدلاً عن ذلك أصدر التنظيم وثائق خاصة (غير معترف بها من الحكومة العراقية) لتوثيق الحالات المشار إليها آنفاً.

صنّف السكان المقيمين في مناطق التنظيم في تلك المدة بين من انضموا وبايعوا التنظيم طواعية وانخرطوا في أعمال قتالية ولوجستية وإدارية، وآخرون انضموا وبايعوا التنظيم طواعية ولم ينخرطوا في عمليات قتالية، ولكنهم شاركوا في أعمال ونشاطات لوجستية وإدارية. وآخرين أُجبروا على مبايعة التنظيم والعيش في كنفه، ولم يشاركوا في عمليات قتالية وإرهابية.

كما أسفرت العمليات العسكرية لتحرير المناطق عن تدمير كلي أو جزئي للقري والمناطق التي كان يسكنها عناصر التنظيم أو السكان المقيمين في مناطق سيطرتهم، فضلاً عن تدمير الممتلكات والمدخرات التي كانت بحوزتهم، وعديد من القتلى والفارين داخل العراق وخارجه من عناصر التنظيم وذويهم، أو المرتبطين بهم.

وبعد مضي ما يقرب من خمس سنوات على دحر داعش، وتحرير المناطق التي كان يسيطر عليها، وملاحقة المطلوبين منهم قانونياً ومحاسبتهم، ترك عناصر التنظيم (الفارين، أو المعتقلين، أو القتلى) ذويهم الذين تمثّل الغالبية العظمى منهم (نساء وأطفال ومسنين) بلا معيل، وبظروف إنسانية ومعيشية صعبة، يواجهون عديداً من المشكلات. تقطّعت بهم السبل وخضعوا للتدقيق والتحقيق الأمني. وبعد مرورهم بسلسلة إجراءات حكومية صنفتهم إلى مجموعات يُتعامَل معها بمستويات مختلفة. من بينهم فارين إلى خارج العراق معظمهم ممن يسكنون مخيم الهول في سوريا،

\* مدير قسم البحوث والدراسات في وزارة الهجرة. تدريسي محاضر في جامعة بغداد- كليتي الآداب والتربية للبنات. خبير واستشاري في مركز البيان للدراسات والتخطيط.

ويقدَّر عددهم بنحو (30,000) فرد نازح ما زالوا بحاجة إلى تدقيق وتحقيق أميين. أمَّا داخل العراق فينقسمون إلى نازحين يسكنون المخيمات في محافظة نينوى ومحافظات إقليم كردستان، أو نازحين منتشرين في المجتمعات المضيفة في عدد من المحافظات العراقية، أو عائدین إلى مناطق سكنهم الأصلية ممن خضعوا للتدقيق الأمني ولا توجد بحقهم ملاحقات قانونية، أو مطالبات عشائرية، أو ثأرية.

ووفقاً للمعطيات المشار إليها في أعلاه، تأتي الدراسة الحالية بوصفها تقدير موقف لحالة النازحين منهم، والذين تقع مسؤوليات إدارة شؤونهم، وحل مشكلاتهم على عاتق وزارة الهجرة والمهجرين الاتحادية، وبالتنسيق والتشارك مع المؤسسات والوزارات العراقية الأخرى، كلٌّ وفق تخصصه القطاعي، إذ تستهدف التعرف على واقعهم، وطبيعة المشكلات والتحديات التي تواجههم، وتعمل على اقتراح الحلول والمعالجات عبر المبادرة بعرض عدد من المشاريع والبرامج التي من شأنها التخفيف من معاناتهم وتأهيلهم وإعادة إدماجهم. اعتمدت الدراسة الحالية منهجية المراجعة للأدبيات والوثائق والتقارير المتعلقة بالفئة المستهدفة، فضلاً عن تنفيذ زيارات ميدانية وإجراء مقابلات عن كيفية معمّقة مع الجهات ذات العلاقة (أسر المرتبطين بداعش ساكني المخيمات، والمجتمعات المضيفة، السكان في المجتمعات المضيفة، وإدارة المخيمات، والمنظمات العاملة في المخيم، وموظفي الوزارة في الفروع المعنية، والحكومة المحلية) عبر استمارات أُعدت لهذا الغرض في محافظتي نينوى وصلاح الدين.

### أسر المرتبطين بداعش (وصف الحالة والتعريف بالفئة المستهدفة):

تطلق تسمية عوائل أو أسر المرتبطين بداعش على ذوي المحتجزين بتهمة الانضمام للتنظيم، أو توجد ملاحقات أمنية بحقهم، أو توجد شبهات بارتكابهم أعمال إرهابية، أو العمل مع داعش، ولكن بعضها اتهامات غير محسومة، وتحتاج إلى تدقيق وتحقيق أميين. سواء أكانوا على قيد الحياة أم متوفين، موجودين داخل العراق أو خارجه، محتجزين لدى القوات الأمنية، أو فارين مطلوبين، إذ تمثّل أسر المرتبطين بداعش وذويهم في الغالب رجالاً مسنين ونساء وأطفال<sup>1</sup>.

وعادة ما يطلق على الأطفال المولودين نتيجة النزاع تسمية (أطفال الحروب)، أو أطفال النزاعات. للإشارة إلى الأطفال الموصومين بالعار؛ بسبب قيام أمهاتهم و/أو آبائهم بالارتباط

1. بلقيس ولي، عوائل الدواعش المزعومة في العراق: محتجزة ومدمومة ومنسية، نشر بتاريخ شباط 2018، شوهد بتاريخ 23/10/2022، على الرابط الإلكتروني: <https://www.hrw.org/ar/news>

بعلاقة مع العدو. أو الأطفال الذين ولدوا نتيجة حوادث العنف الجنسي، والاعتصاب المرتبطة بالصراعات. في العراق يأخذ المفهوم بعداً أوسع، ليشمل الأطفال الذين ولدوا لآباء أو أمهات منتمين أو يشتهه بانتمائهم إلى داعش، إذ يتعامل المجتمع أو ينظر بعض أفراده إلى هذه الفئة على أنهم أبناء القتلة، وتلاحقهم وصمة الانتماء والارتباط بالجماعات الإرهابية<sup>2</sup>.

كما استخدم وصف (عوائل داعش) على نطاق واسع للتعريف بالعائلات التي انضم أحد أفرادها إلى التنظيم أو تعاون معه. وعادة ما يكون الابن أو الزوج، إذ تتفاوت درجة الانتماء من العضوية المباشرة في أذرع داعش الأمنية كمقاتلين إلى من وظّفهم كطهارة، أو عمال نظافة، أو العاملين في مجالات إدارية ولوجستية، كما يشمل الوصف أيضاً الموظفين الحكوميين الذين استمروا في العمل تحت حكم داعش. وفي بعض الأحيان تمتد وصمة الانتماء والارتباط بعناصر التنظيم إلى الأقارب من الدرجة الثانية والثالثة، بما في ذلك أبناء العمومة والخوالة الذين يعيشون في منازل مختلفة. وتتعرض هذه العائلات للوصم، ويُلاحقوا جماعياً، والتحقيق معهم على الجرائم التي ارتكبتها أقاربهم<sup>3</sup>.

ويتضمن وصف العوائل المرتبطة بداعش من وجهة نظر حكومية وأمنية عديداً من الحالات، والتي يمكننا إجمالها على النحو الآتي:

1. تعهد أحد أفراد الأسرة، أو الشخص المسؤول عنها، أو الأسرة بأكملها بالولاء والمشاركة في أنشطة لوجستية أو قتالية.
2. تعهد أحد أفراد الأسرة، أو الشخص المسؤول عنها، أو الأسرة بأكملها بالولاء، وعدم المشاركة في أي نشاط.
3. تعهد أحد أفراد الأسرة، أو الشخص المسؤول عنها، أو الأسرة بأكملها بالولاء وتعايش اقتصادياً، أو عمل في الدوائر الإدارية والخدمية مع داعش، ولم يشارك في أي عمل قتالي.
4. أجبر أحد أفراد الأسرة، أو الشخص المسؤول عنها، أو الأسرة بأكملها على التعهد بالولاء، ولم يشارك في أي عمل.

2. د. عدنان ياسين مصطفى و د. أسماء جميل رشيد، أطفال داعش: إرث النزاع وعتمة المستقبل، بغداد، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2022، ص 83.

3. باولا غارسيا، تجاهل الفئة الأكثر ضعفاً في العراق: محنة النازحين، إصدارات مركز المدنيين في الصراع، نيسان 2021، ص 11.

5. انتقال عائلة من مدينتها الأصلية إلى منطقة أخرى، ولديها فرداً مدرجاً في إحدى الفئات المذكورة آنفاً.

6. تُوصف بعض العوائل بأنها مرتبطة بداعش نتيجة لتشابه أسمائهم مع الأسماء الواردة في قوائم المطلوبين والمشكوك فيهم<sup>4</sup>.

ووفقاً لتعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإنَّ الأشخاص المنتسبين لتنظيم داعش هم جميع الأشخاص (بغض النظر عن العمر الحالي والعلاقة والنوع الاجتماعي وما إلى ذلك) الذين تحتجزهم السلطات العراقية، أو الذين تعتقد السلطات أنَّ لديهم بعض الاتصالات مع منظمة مصنفة إرهابية من قبل الأمم المتحدة، من دون الافتراض أو الحكم المسبق بخصوص طبيعة علاقتهم تلك بالمنظمة المعنية.

وضمن فئة الانتماء الواسعة إلى داعش في العراق، توجد عديد من أنواع الارتباط المختلفة التي تتراوح بين القرب المادي والاجتماعي من التنظيم، ويصنّفون على النحو الآتي<sup>5</sup>:

1. المقاتلون العراقيون الذين شاركوا بصورة مباشرة في العمليات العسكرية، وأعمال العنف الأخرى مع داعش.

2. الموظفون المدنيون العراقيون التابعون لداعش الذين عملوا في المؤسسات الإدارية والخدمية التابعة لإدارة التنظيم، بما في ذلك إدارات الضرائب والخدمات البلدية والرعاية الصحية (في كثير من الحالات) لم ينضم هؤلاء الأفراد انضماماً مؤكّداً إلى داعش، ولكنهم استمروا في العمل في الوظائف التي كانوا يعملون بها نفسها قبل احتلال داعش.

3. ضحايا داعش العراقيين الذين أُسرُوا أو الذين أُجبرُوا بهم من قبل التنظيم، بما في ذلك الآلاف من النساء والأطفال الإيزيديين.

4. هشام الهاشمي، داعش في العراق: تحدي إعادة دمج عوائل داعش، مركز البيان للدراسات والتخطيط، قسم الترجمة والتحرير، نشر بتاريخ 12/7/2020، شوهد بتاريخ 6/9/2022 على الرابط الإلكتروني:

<https://www.bayancenter.org/2020/07/6174>

5. وفاء صندي، مرتبطات بداعش: تحديات العودة وإعادة الاندماج للنساء والأطفال، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق، تشرين الأول 2022، ص 9-10.

4. العراقيون الذين تربطهم صلات أسرية بداعش، سواءً عن طريق الدم أم الزواج، بما في ذلك الأقارب من الدرجة الرابعة فما فوق.

5. الرعايا الأجانب من جميع الفئات المذكورة في أعلاه المحتجزين لدى العراق، في كثير من الحالات؛ لأنّ بلدانهم الأصلية غير مستعدة لإعادتهم إلى الوطن.

### مشكلات وتحديات العودة وإعادة الاندماج والاستقرار:

تتمحور أبرز تحديات ومشكلات عوائل المرتبطين بداعش في ستة ملفات رئيسة، وما عداها يُعدُّ ثانوياً أو أقل أهمية منها، وهي على نحو الإجمال: (التدقيق والتحقيق الأمني، وإصدار الوثائق المستمسكات الثبوتية، والمصالحة المجتمعية، وتوفير السكن، وفرص العمل، وإعادة التأهيل النفسي والاجتماعي). ولأهميتها الموضوعية سيجري عرضها على نحو تفصيلي.

### أولاً: التدقيق والتصريح الأمني

يوضع الأشخاص المتهمون أو المشتبه بهم بمساعدة داعش على قائمة أمنية تسيطر عليها المؤسسات الأمنية في الحكومة العراقية من بينها مستشارية الأمن القومي، وجهاز الأمن الوطني، وجهاز المخابرات، ووزارة الداخلية. لم يتضح إلى الآن أو يعلن عن كيف ولماذا يُدرج الأشخاص في تلك القوائم، إذ لم تصرّح الجهات المعنية التي تعمل على إدراج وتحقيق وتدقيق تلك البيانات والمعلومات المتعلقة بالأشخاص المطلوبين أو المتهمين بقضايا ترتبط بالإرهاب والانتماء لداعش كيف تُنشأ وتُدار.

يساعد التدقيق الأمني الحكومة العراقية والقوات الأمنية في تحديد المنتسبين إلى داعش واعتقالهم، بما في ذلك أولئك الذين ارتكبوا انتهاكات وجرائم جسيمة لحقوق الإنسان، فقد استُخدمت عملية التدقيق الأمني لمحاسبة عائلات وأقارب المنتسبين إلى داعش، والتحقيق معهم في انتهاكات مختلفة؛ لمنع الإفلات من العقاب. من دون أوراق التصريح الأمني، لا يستطيع النازحون تجديد الوثائق المدنية، أو التقدّم بطلب للحصول عليها، ممّا يجرّمهم أكثر من الوصول إلى التعليم، والرعاية الصحية العامة، والحصول الغذائي التي يوزعها نظام البطاقة التموينية. تواجه العائلات التي لم تحصل على أوراق التدقيق الأمني أيضاً مشكلات في الحصول على عمل رسمي، واستئجار المساكن، والتقديم للحصول على تعويض أو مزايا أخرى ووظائف حكومية. ووفقاً لمعايير حقوق الإنسان الدولية يشكّل ربط التصريح الأمني بالحصول على الوثائق المدنية أحد أكثر الأمثلة وضوحاً للعقاب الجماعي، والتمييز الذي يؤثر على آلاف العائلات العراقية التي كانت تحت سيطرة داعش أو مرتبطين به.

إحدى التحديات الأكثر حدة تلك التي تواجهها العائلات التي يعتقد أنّ لها ارتباطات بداعش هو رفض منحهم التصريح الأمني الذي من شأنه أن يمكنهم من مغادرة أماكن النزوح والعودة إلى مناطقهم الأصلية، أو الانتقال إلى مناطق أخرى للاستقرار والاندماج. قبل إصدار أوراق التصريح الأمني، تقوم الجهات الأمنية والاستخباراتية في العراق بإجراء تدقيق أمني لجميع الأفراد النازحين وعائلاتهم. عند الانتهاء من هذه العملية، يحصل النازحون على مستند يعلن أنّهم (أو الأسرة) قد خضعوا لتدقيق أمني، وأنّ أسماءهم لم ترد في أي من قواعد البيانات الأمنية. تُصدّر هذه الوثائق من قبل السلطات المحلية في المنطقة الأصلية للنازحين (رئيس البلدية، والسلطات المدنية في المنطقة، جنباً إلى جنب مع الأجهزة الأمنية والاستخبارات الموجودة في المنطقة، وبالتشاور مع المختار). إذا ظهر اسم شخص في إحدى قواعد البيانات الحكومية على أنّه مشتبه في انتمائه إلى داعش، فيُحتَجَز للاستجواب. وإذا عُثِرَ على فرد ما على أنّه قريب لشخص يشبهه في انتمائه إلى داعش، فستُرفَض وثائق التصريح الأمني للفرد و/ أو الأسرة<sup>6</sup>.

في مثل هذه الحالات، تضغط الجهات الأمنية والسلطات المحلية على هؤلاء النازحين لإجبارهم على إجراء الأخبار و/أو التبرئة، أي: إدانة و/أو التنصّل من المشتبه بانتمائهم لداعش قبل منحهم أوراق التصريح الأمني. تفرض القوات الأمنية المعنية بقوائم المتهمين بالانتماء لداعش أو الذين قدّموا لهم المساعدة، على ذويهم وعوائلهم تنفيذ سلسلة من الإجراءات المتعلقة وغير المتعلقة بالقانون، يطلق عليها تسمية (التبرئة)، وهي في الأصل تشبه إلى حدٍ ما الممارسة العشائرية التي تعتمد على العشائر في العديد من مناطق ومحافظات العراق، بوصفها آلية قبلية يتعهد الفرد بموجبها بالتنصل من جميع الروابط مع أحد أفراد الأسرة أو الأقارب الذين جُرموا وطُردوا من القبيلة. أما الإخبار فهو شكوى قانونية وصورة من صور التنديد أمام القاضي. ويعد الإخبار ممارسة راسخة في النظام القانوني العراقي، في حين تعد التبرئة إجراء وممارسة عشائرية، جرى إدماجها كإجراء قانوني، إذ يطلب من عوائل المرتبطين بداعش عند تقديمهم للحصول على التصريح الأمني أن يقدم الشخص المسؤول عن الأسرة شكوى جنائية يترأ فيها من قريبه ويدينه فيها بسبب انضمامه إلى داعش أو مساعدته لها.

جراء ذلك يشعر العديد من ذوي المرتبطين بداعش بالضغط والمضايقة، إذ تمثل التبرئة الطريقة الوحيدة والإجراء الرئيس في إعادة بناء وتنظيم حياتهم من جديد. ومع ذلك، ترفض بعض النساء القيام بذلك لأنهن يعدنه خيانة لأزواجهن أو أبنائهن أو أخوانهن، أو نتيجة لخوفهن من تبعات ذلك كاتنقام أسرة الزوج وأقاربه. كما تتردد العديد من النساء للقيام بالتبرئة خوفاً من أن

6. باولا غارسيا، مصدر سابق، ص 11-12.



تستغل من قبل القوات الأمنية والمحاكم في إدانة ذوبهم. فضلاً عن ذلك، ليس هناك ما يضمن بأن النساء القائمات بالتبرئة سيتقبلن مرة أخرى في مجتمعاتهن، لأنه عامل واحد فقط من العديد من العوامل التي تحدد ما إذا كان المجتمع المحلي في منطقة الأصل سيتقبلهن. وبهذا تصبح التبرئة عقبةً أخرى يتعين على أسر المرتبطين بداعش التغلب عليها قبل أن يتمكنوا من العودة إلى ديارهم أو الاندماج في منطقة نزوحهم الحالية أو إعادة توطينهم<sup>7</sup>.

سيساهم إعلان البراءة هذا بشكلٍ وبآخر في قطع جميع الروابط العائلية وصللة القرابة لعوائل المرتبطين بداعش، والتي تمثل رأس مال اجتماعي، وخصوصاً في مجتمع كالعراق، وسيعاني من تأثيرها الأطفال الذين ولدوا لآباء من داعش، إذ يعين ذلك عدم قدرة هؤلاء الأطفال من العيش تحت رعاية أسرهم الممتدة وحماتها طول حياتهم.

ومن الجدير بالذكر أنه لا يوجد أي شرط في القانون العراقي بأن تكون وثائق التصريح الأمني و/ أو الوثائق المدنية مشروطة بـ«الإخبار» أو «التبرئة». وفي هذا الشأن أصدرت محكمة استئناف نينوى الاتحادية في 16 أيلول 2019 حكماً ضد تعليمات سابقة من محكمة التحقيق في قضايا الإرهاب (بتاريخ 5 أيلول 2019) بمنع إصدار وثائق مدنية لأفراد عائلات الأشخاص المشتبه في انتمائهم لجماعات متطرفة. أكدت محكمة استئناف نينوى الاتحادية أنه لا يوجد أي شرط قانوني في النظام القانوني العراقي للقيام بالتبرؤ للحصول على الوثائق المدنية وأصدرت تعليمات لمكاتب مديرية الجنسية والأحوال الشخصية بإصدار الوثائق المدنية وفقاً للقانون المدني العراقي من دون تمييز ضد العائلات التي ينظر إليها على أنّ لها صلات بداعش. ومع ذلك، تشير منظمات غير حكومية ومحامون إلى أنّ الجهات الاستخباراتية والأمنية لا تشعر بأنها ملزمة بالقرار القضائي.

### ثانياً: إصدار الوثائق والمستمسكات الثبوتية

بدأت إجراءات الحكومة العراقية بالتعامل مع مشكلة تسجيل الأطفال الذين ولدوا أثناء فترة سيطرة داعش على مناطقهم منذ العام 2016، فيوجد نوعان من الأطفال في المناطق التي كان يسيطر عليها التنظيم، الأول أطفال ولدوا لأبوين معروفين وغير مجهولين، وليس من عناصر داعش، وهؤلاء الذين عملت الحكومة العراقية على إصدار أوراق ثبوتية لهم. أمّا النوع الثاني، فهم الأطفال الذين ولدوا لنساء عراقيات من مقاتلين أجنب دخلوا الحدود العراقية بطرائق غير شرعية للقتال إلى جانب داعش، أو عراقيين انضموا إلى التنظيم، وأغلبهم قتل أو اعتقل أو اختفاء. وفي

7. بسمة علوش، العيش بعيداً عن الأنظار: ما تبقى من أسر نازحة في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2022، ص 4-5.

أحيان كثيرة، تكون الأم أيضاً قد قتلت أو اعتقلت أو اختفت، وبقي الأطفال عند أقرانهم أو من يتبنّاهم، وهؤلاء يمثّلون معضلة قانونية وتنظيمية إلى الحكومة العراقية والمؤسسات المعنية لتسجيلهم ومنحهم الوثائق المطلوبة.

في المحصّلة، تجد النساء اللواتي قتلن أزواجهنّ أو اختفوا صعوبة بالغة في إثبات حالة الأطفال الذين ولدوا أثناء سيطرة داعش على مناطقهن بأهّم أطفالهنّ، وبالضرورة سيكون هناك حاجة ماسة إلى تكييف وضعهم قانونياً أو إجرائياً لغياب أحد الأبوين<sup>8</sup>.

أشار من أجريت معهم المقابلات إلى أنّ العقبة الرئيسة التي تواجه عوائل العناصر المشتبه في انتمائهم إلى داعش على مسار الاندماج بالمجتمع مرة أخرى هي عدم قدرتهم على استصدار وثائق مدنية شخصية، بما يشمل شهادات الميلاد والوفاة والزواج والطلاق، وهوية الأحوال المدنية، وبطاقات الخدمات الاجتماعية، وجوازات السفر. يتطلب الحصول على هذه الوثائق تصريحاً أمينياً من وزارة الداخلية، أو المخابرات، أو جهاز الأمن الوطني، في حين تحقّق هذه العوائل في اجتياز الفحص الأمني تلقائياً؛ لأنّ لهم أقارب يُشتبه في انتمائهم إلى داعش، أو تُحَقِّق من انتمائهم إلى داعش.

يؤثّر غياب الأوراق الثبوتية السارية بصفة خاصة على حرية التنقّل، إذ لا يمكن التنقّل في المدينة، أو بأي مكان في العراق من دون وثائق هوية سارية المفعول، ممّا يعرّضهم لخطر الاعتقال. كما يعوقهم من الانتظام في عمل، أو السفر، أو إكمال الدراسة، أو استئجار دار، أو شرائها، أو توثيق حالات الزواج والطلاق أو إثبات النسب.

تفتقر أغلب العوائل التي كانت مقيمة تحت سيطرة داعش بين 2014 و 2017 تقريباً إلى وثيقة مدنية واحدة أو أكثر. إذ دأبت سلطات داعش حينها على مصادرة الوثائق الرسمية وإصدار وثائقها، وهذ الوثائق الآن لا تعترف بها السلطات العراقية، ولا تعتمد كدليل ساند لتوثيق الحالة. كما صادرت قوات الأمن العراقية من جانبها الوثائق الصادرة عن داعش من بعض العوائل التي فرّت من القتال، أو وفدت إلى مخيمات النازحين، ومن جانب آخر فإنّ بعض العوائل فقدت تلك الوثائق لسبب أو لآخر، أو أُتْلِفَت من قبلهم، ممّا عقّد مشهد إثبات الحالة اجتماعياً وقانونياً.

8. سعدون مصطفى، العراق يسعى إلى إصدار أوراق ثبوتية لأطفال ولدوا أثناء سيطرة داعش، موقع المونيتور، نشر بتاريخ آب 2019، شوهد بتاريخ 1/11/2022، على الرابط الإلكتروني:

على العراقيين من أسر المرتبطين بداعش الساعين إلى استصدار وثائق مدنية شخصية جديدة أو مُجددة أن يحصلوا أولاً على استمارة من قاض مختص، ثم يأخذوها إلى مديرية الأحوال المدنية، إذ يُجْرِي مسؤولو المخابرات والأمن الوطني فحصاً أمنياً. إذا كان لصاحب الطلب قريب مباشر يظهر اسمه على قائمة من قوائم المطلوبين، يُرفض طلبه؛ لعدم اجتيازه متطلبات الفحص الأمني.

كما واجه مقدمو طلبات الحصول على الوثائق المدنية من أسر المرتبطين بداعش أخطار أمنية حينما ذهبوا إلى مديريات الأحوال المدنية لاستصدار الوثائق. إذ إنهم في بعض الحالات تعرّضوا إلى الاعتقال من قبل مسؤولي المخابرات. تعتقل قوات الأمن أصحاب طلبات الوثائق المدنية هؤلاء وتستجوبهم، وعادة ما يعاملون «بصورة سيئة»، حتى إذا لم يقبض عليهم. وفي حالات قليلة تمكن أطفال في أواخر مرحلة المراهقة -ولكن من دون أمهاتهم- من الحصول على إخلاء طرف أمني، واستصدار وثائقهم. لكن فقط الأطفال القادرين على التنقل إلى المحكمة وحدهم هم من يتمكنون من تحقيق ذلك.

للحصول على شهادة زواج على الرجل والمرأة الشهادة على واقعة الزواج، ومعهما شاهدان، أو أن يعرض أحد طرفي الزواج شهادة وفاة الطرف الآخر بالزواج ومعهم شاهدان، بموجب قانون تسجيل الولادات والوفيات (1971) وقانون الأحوال المدنية (1972). ويمكن للنساء السعي إلى الحصول على الطلاق قضائياً في بعض الحالات التي يحددها قانون الأحوال الشخصية، مثل أن يكون الزوج غائباً لعامين، أو أكثر، أو محبوساً لثلاث سنوات، أو أكثر، أو أُعلن أنه مفقود لأربع سنوات، أو أكثر. نظراً إلى الوضع القائم في العراق، على الحكومة إصدار تشريع أو لوائح تعجّل بالطلاق القضائي، أو تسمح بفسخ عقد الزواج من طرف واحد، كما في حالة النساء اللواتي فُقد أزواجهنّ أو يُفترض أنّهم ماتوا في الحرب مع داعش.

لا تتمكن النساء اللواتي مات أو فُقد أزواجهنّ ولا يمكنهن استصدار أوراق الهوية خاصتهنّ من تحصيل المساعدات الإنسانية؛ لأنّ الأوراق الثبوتية المطلوبة لتحصيل البطاقة التموينية تصدر باسم رب الأسرة. على الحكومة إصدار لوائح تسمح بصور بديلة من التوثيق. يجب أن تتمكن الأمهات من استصدار شهادات الميلاد لأطفالهنّ من دون المطالبة بحضور الأب، أو إثبات وفاته، وبغض النظر عن انتماه لداعش.

تشير لجنة الأمم المتحدة إلى القضاء على جميع صور التمييز ضد المرأة (سيداو) في توصيتها العامة رقم (30) حول النساء في النزاعات أنّ على الحكومات: ضمان حق النساء والفتيات المتضررات من النزاع في الحصول، على قدم المساواة مع الرجال، على الوثائق اللازمة لممارسة

حقوقهنّ القانونية، وضمان حقهنّ في إصدار هذه الوثائق بأسمائهن، وضمان إصدار الوثائق أو استبدالها فوراً ومن دون فرض شروط متعسفة. على الحكومات أيضاً: ضمان التسجيل الآني، على قدم المساواة؛ لجميع الولادات وحالات الزواج والطلاق.

بموجب قانون تسجيل الولادات والوفيات في العراق، يمكن لأب الطفل وأمه استصدار شهادات ميلاد للمواليد الذين ولدوا في إطار زواج فقط. إذا تزوجت امرأة رجلاً في منطقة خاضعة لسيطرة داعش وولدت طفلاً في مستشفى يديرها التنظيم، في العادة لن تقبل السلطات العراقية شهادة الزواج وشهادة الميلاد الصادرة عن داعش. ولاستصدار شهادة ميلاد جديدة للمواليد الذين ولدوا خارج مستشفى، يكون على الأب والأم الشهادة على واقعة الولادة، أو أن يقوم طرف منهما، بعرض شهادة الزواج وشهادة وفاة الزوج. في حال كان الأب قد مات ولا يمكن للأُم استصدار شهادة زواج وشهادة وفاة جديدة.

تواجه النساء عقبات في استصدار شهادات الوفاة للأزواج المتوفين المرتبطين بداعش، وهي الشهادات اللازمة للحصول على شهادات ميلاد للأطفال أو للسماح للنساء بالزواج مرة أخرى. فبموجب قانون الأحوال الشخصية العراقي، وقانون رعاية القاصرين، وقانون الأحوال المدنية، إذا لم يُعثر على الجثمان، على الأقارب تقديم طلب استصدار شهادة وفاة. يفتح قاضي التحقيق ملفاً، وعلى الأقارب حينها الحصول على تصريح بالملف من المخابرات أو جهاز الأمن الوطني. بعدئذٍ يمكن للأقارب نشر إعلان في صحيفة رسمية، يطلبون فيه من أيّ أحدٍ لديه معلومات عن مكان الجثمان بأن يقدمها. إذا لم يقدم أحد معلومات في ظرف أربع سنوات، يصدر القاضي شهادة وفاة. ينص قانون الأحوال الشخصية العراقي على أنّ بإمكان المحكمة فسخ الزواج بعد أربع سنوات من إعلان المحكمة رسمياً أنّ الزوج مختفٍ<sup>9</sup>.

9. بلقيس والي، العراق: حرمان عوائل داعش المزعومة من بطاقات الهوية، موقع هيومن رايس ووتش، شوهد بتاريخ 3/11/2022، على الرابط الإلكتروني: <https://www.hrw.org/ar/news/2018/02/25/315249>

### ثالثاً: المصالحة المجتمعية (تسوية الخلاف في مناطق الأصل)

يعترف القانون العراقي والقانون الدولي بحقوق النازحين في العودة إلى مناطقهم الأصلية و/أو اختيار المكان الذي يريدون العيش فيه داخل البلد. مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لعام 1998 بشأن النزوح الداخلي، على سبيل المثال، ترشد السلطات الحكومية لتهيئة الظروف، وتوفير الوسائل لتسهيل العودة الطوعية والأمنة لمجتمعات النازحين إلى مناطقهم الأصلية، فضلاً عن ذلك، فإنّ المبادئ التوجيهية ومبادئ (بينهيرو) لعام 2007 المتعلقة بإعادة الممتلكات، تحظر الإعادة القسرية للنازحين إلى مناطقهم الأصلية، لا سيّما حينما تكون هناك أخطار على سلامة الفرد. فبمجرد تحديد هذه المخاطر وتقييمها، لا ينبغي للسلطات الاتحادية وسلطات المحافظات إعادة النازحين المعرضين لخطر المضايقة، والعنف من المجتمع المحلي، أو القوى المتنفذة في مناطق الأصل. ستحتاج السلطات الاتحادية وسلطات المحافظات - في هذه الحالات - إلى حماية هذه العائلات والمجتمعات، وتقديم حلول بديلة، من بينها إجراء حوار بين الأطراف المتنازعة والاستماع لوجهات النظر، ومحاولات جبر الضرر، وتحقيق المصالحة عبر إستراتيجية الحوار والمشاركة. ويشمل ذلك قدرة النازحين على الاختيار بين العودة إلى مناطقهم الأصلية، أو الاندماج في منطقة النزوح، أو الانتقال إلى مكان آخر من البلاد.

تسبب الصراع ضد داعش أو معه في إحداث شرخ وانقسام عميقين بين العوائل والعشائر في المجتمعات المحلية التي تضررت من الحرب والإرهاب. فبعد رؤية ممتلكاتهم مدمرة، أو مقتل أفراد عائلاتهم على يدي أعضاء داعش، لا يرغب عديد من الضحايا في السماح لعائلات المنتمين لداعش بالعودة إلى مجتمعاتهم. يمنع عديد من العائلات النازحة من المناطق التي كانت خاضعة سابقاً لسيطرة داعش من العودة إلى مناطق سكنهم الأصلية؛ لدعهم لداعش أو ارتباطهم به. وفي بعض الحالات، توجد عائلات نازحة ليس لها صلات بداعش مُنعت بحكم الأمر الواقع من قبل القوات الأمنية والسلطات المحلية والعشائر من العودة إلى مناطقها. وهم ممنوعون من العودة لأسباب معقدة ومتشابكة للغاية، وتتنوّع وتختلف من منطقة إلى أخرى، وحتى داخل المحافظة نفسها. تتفاقم تلك الأسباب أيضاً بسبب المظالم التاريخية بين الجماعات العرقية والدينية و/أو العلاقات العشائرية، وتتأثر بالسياسات الوطنية والمحلية وفق المحافظات والمناطق. على سبيل المثال، لا يمكن لعديد من العائلات العربية السنية من قضاء سنجار العودة إلى مناطقهم الأصلية. كما مَنَع اتفاق عشائر هيت عودة العوائل المرتبطين بداعش حتى تثبت براءتهم. كذا الحال فيما يخص

نازحي جرف الصخر في بابل.. وغيرها. عموماً، ووفق الملاحظات الميدانية توجد بؤر توتر تمنع عودة النازحين، وتحتاج إلى حوار ومصالحة مجتمعية سياسية واجتماعية في: سنجار، والبعاج، وسهل نينوى في محافظة نينوى، والحويجة في محافظة كركوك، ويثرب، وبلد، وبيجي في صلاح الدين، وبعض أجزاء خانقين في ديالى، وأجزاء من القائم في الأنبار، وجرف الصخر في بابل.

ووفقاً للعادات والأعراف والسنن العشائرية، حينما تحدث هناك (جريمة قتل) لأحد أفراد العشيرة، ويكون القاتل من عشيرة أخرى، أو من العشيرة نفسها لكن من فرع آخر من العشيرة، يتفاوض زعماء كلتا العشيرتين على تسوية (فصل)؛ لتجنب تصعيد أعمال العنف والقتل الانتقامي (الثأر). يمكن أن يشمل جزء من التسوية طرد الجاني وعائلته من المجتمع ومن أراضي العشيرة، وهو صورة من الصور النفي والإبعاد القسري، وكنوع من العقوبة لدرء الفتنة، وتفاقم العنف، تسمى (الجلوة). قد تكون (الجلوة) لمدة محددة من الزمن، أو بصورة دائمية، وفق الاتفاق العشائري. وفي بعض الأحيان يُستعاض عنها بدفع (الدّية) لأهل المقتول، وعادة ما تكون مبالغ كبيرة من المال، أو قطعة أرض، أو تزويج نساء من ذوي القاتل (رغماً عنهم) لأفراد من عشيرة المقتول أو عائلته تسمى (الفصلية).

تمثل الاتفاقيات العشائرية آلية شائعة لتسوية النزاعات، وهي وسائل معترف بها ومقبولة من قبل المجتمعات ذات البناء والتركيب العشائري. طبقت اليوم على نطاق واسع على عائلات المرتبطين بداعش وأنتجت عدداً من المشكلات التي تعمل الأعراف والسنن العشائرية التقليدية على حلها. كما أنّ نتائج هذه الاتفاقيات تتعارض أحياناً مع القانون العراقي والقانون الدولي، وتشكل صورةً من صور العقاب الجماعي الذي ينتهك الحقوق الفردية. ومع ذلك، في بعض الحالات، شاركت السلطات الحكومية المحلية ووجهاء المجتمع والمختارين المعتمدين من الحكومة في المناطق للتفاوض على مثل هذه الاتفاقيات، ووقعوا القرار النهائي. قد يكون من الضروري الملحّة أن تتبنى الحكومة دفع الدّية، أو تعويضات مالية مرضية؛ لتسوية الخلافات بين العشائر؛ لعدم تمكن عائلات المرتبطين بداعش من دفعها، ولتخلي عشائريهم وأقاربهم عن تغطية تلك الالتزامات بدلاً عنهم.

تتعرض عائلات داعش للوصم، والتهميش، وللتهديد، والمضايقة، والعنف الجسدي من قبل بعض السلطات المحلية، وقوات الأمن، والعشائر، وأفراد المجتمع الآخرين. كما صُوِّدَت ممتلكات بعض العائلات أو أراضيهم، أو تدميرها من قبل مدنيين وجهات أمنية. ممّا يحُدُّ من قدرتهم، ويضع حواجز أمامهم في العودة إلى مناطقهم الأصلية، أو إعادة توطينهم في أماكن أخرى. إنّ غياب

الإستراتيجيات الوطنية للسلام والمصالحة للتغلب على التوترات، تمنع آلاف العراقيين من العودة إلى ديارهم، وإعادة بناء حياتهم بعد الصراع.

أكدت إفادات العوائل -التي قُوبِلت في الدراسة الحالية- أنّ الوجهاء وزعماء العشائر يمنعون الأطفال والفتيان الذكور، فضلاً عن البالغين من العودة أو حتى مجرد زيارة مناطق الأصل، في حين يسمح لبعض النساء بزيارتها، والمبيت فيها، والتواصل مع أهلهم وأقاربهم، بل إنّ في بعض الحالات يُساعدون ويُدعمون. جعل ذلك الإجراء النساء يرتدّن مناطقهن الأصلية بين مدة وأخرى من دون أولادهنّ الذكور.

يعزو رجال العائلات العشائر أسباب هذا الرفض إلى مجهولية نسبهم، إذ يتشكل النسب عبر صلة الإنسان بأبيه، ومن ثمّ أجداده، لذا يمثّل النسب قضية جوهرية في المنظومة العشائرية، تعتمد عليها مكانة الشخص وقوته وموقعه في تراتب السلطة، وعلاقاته في المجتمع. ووفقاً للشريعة الإسلامية لا يمكن للطفل أن يلتحق بأبيه ويسجل باسمه إلا إذا كان الطفل مولوداً عن زواج شرعي. أمّا الأبناء الذين يولدون خارج إطار الزواج بمن فيهم المولودون عن الاغتصاب، فلا يمكن منحهم نسباً حتى إن تزوّج الجاني من الضحية، ويحرم النسب من زواج مشبوه حتى إن كان غير مخالف للقانون. وفي هذا الصدد يقول أحد شيوخ العشائر: (لا نستطيع أن نتقبّل طفلاً نسبته غير معروف، أو طفلاً ارتكب والده جرائم، ومجهول النسب لا يورث وفق الشريعة، وإذا أراد أن يتزوج امرأة لا أحد يقبله زوجاً لأبنته).

يحرم تمهيش هذه العائلات من حقوقها الأساسية التي كفلها لها القانون العراقي، والقوانين الدولية، ويمثّل صورةً من صور العقاب الجماعي. علاوة على ذلك، فإنّه يشكّل خطراً طويلاً الأجل، تهدّد استقرار البلاد عن طريق خلق مظالم جديدة، يمكن أن تؤدّي إلى موجات عنف في المستقبل. إنّ المستويات المنخفضة من قبول المجتمع للعائلات التي يعتقد أنّ لها ارتباطات بداعش ستجعل من الصعب على الحكومة العراقية استعادة الثقة والتماسك الاجتماعي بين الجماعات العرقية والدينية في جميع أنحاء البلاد بطريقة تأخذ وجهات نظر الضحايا في الاعتبار. ومع ذلك، فإنّ القيام بذلك ضروري جداً لضمان العدالة والسلام الدائمين في البلاد.

تتحمل الحكومة العراقية المسؤولية المطلقة في تلبية احتياجات مواطنيها، وتقديم حلول دائمة لسائر السكان النازحين، وكذا حماية العائلات النازحة التي تختار العودة. يجب أن تشمل

الحلول الدائمة إعادة تأهيل البنية التحتية العامة، وإزالة الألغام والمتفجرات، وتقديم تعويضات عن الخسائر في الأرواح والممتلكات، وخلق فرص عمل لكسب العيش. والأهم من ذلك، يجب أن تشمل أيضاً مبادرات المصالحة وبناء السلام التي تعالج التوترات الاجتماعية، والمظالم المجتمعية، وتعزز الحلول السلمية للصراعات، وتضمن عودة النازحين العراقيين بأمان إلى مناطقهم الأصلية، أو الاستقرار في مناطق أخرى بصورة دائمة.

### رابعاً: توفير السكن

من دون توفير سكن دائم ولائق بالحدود الدنيا على الأقل، فلا توجد نهاية مستدامة لنزوح هذه العوائل. إذ يعيش معظم أسر المرتبطين بداعش في المخيمات، أو البنايات المتروكة للدولة، أو أقاموا مشيدات عشوائية وغير نظامية على أراضٍ تعود للغير، أو مملوكة للدولة ومتجاوز عليها، وفي الغالب تمثل مناطق فقيرة وهامشية؛ لأنّ منازلهم دُمّرت أو غير مسموح لهم بالعودة إليها. كما أنّ غالبية تلك العوائل لا تستطيع الحصول على قروض من البنوك؛ لنقص المستمسكات، أو عدم توفرها، أو بسبب وجود مؤشرات أمنية تحول من دون ذلك، أو لعدم توفر المعرفة والدراية الكافية للحصول على القرض، أو لعدم توفر الشروط المطلوبة للحصول عليها، وبهذا فإنّهم لم يتمكنوا من إعادة بناء دورهم المهدامة.

تتيح المعلومات والبيانات التي جرى الحصول عليها عن طريق مقابلات أسر المرتبطين بداعش في الدراسة الحالية، والتي أُكِّدت -بمجمليها- أنّ تدمير منازل النازحين كلياً، أو جزئياً، أو حرقها، أو إشغالها من قبل الآخرين، أو أنّها مفضَّحة، وفيها بقايا المقذوفات والألغام، تمثل بمجمليها عائقاً وتحدياً كبيراً أمام عودة تلك العوائل. فضلاً عن ذلك توجد عائلات لا تمتلك سكناً أصلاً في مناطق الأصل، إذ إنّ منازلهم فيها كانت مؤجرة، لذا فإنّ توفير بدائل للسكن تمثل لديهم حاجة رئيسية.

وفي دراسة سابقة مستفيضة أجراها قسم البحوث والدراسات في وزارة الهجرة والمهجرين، وبالاتراك مع قسم الإحصاء وبنك المعلومات وبالتعاون مع دائرة الفروع في الوزارة نفسها، والتي اشتملت على تنفيذ مسحاً ميدانياً قُوبِلَ فيه نحو (36,023) عائلة نازحة في المخيمات، غطت الدراسة حينها جميع مخيمات النازحين والبالغ عددها نحو (47) مخيماً في العام 2020، قبل الشروع بغلق بعضها نتيجة لعودة العوائل أو إدماجها؛ لتنظيمها، وحمايتها، وتفعيل إدارتها. إذ بيّنت نتائج الدراسة أنّ نحو (83%) من مجموع العوائل النازحة الساكنة في المخيمات لديها منازل



(ملك) في مناطق الأصل، قابلهم نحو (17%) منازلهم مؤجرة. وعلى صعيد نوع الضرر المتحصل في تلك المنازل فقد أظهرت الدراسة أنّ (54,3%) مهدم كلياً، و(21,5%) مهدم جزئياً، و(14,6%) سرقة محتوياته، و(4,7%) محروفاً، و(0,7%) مفخخاً، و(0,3%) مشغولاً من قبل الآخرين، في حين أكّد (3,9%) من مجموع النازحين ساكني المخيمات أنّ منازلهم لا ضرر فيها<sup>10</sup>.

تفصح تلك المعطيات وعلى نحوٍ بليغ، أهمية توفير السكن أو تقديم المنح والتعويضات المالية أو توفير قروضٍ من دون فوائد وشروط من قبل الحكومة وتخصيص المبالغ اللازمة لها ضمن الموازنة الاتحادية؛ لتسهيل ترميم المدمر منها، أو إعادة بنائها أو شراء أخرى بدلاً عنها. فضلاً عن سعي الحكومة الجاد عبر مؤسساتها؛ لتوفير البديل عن طريق بناء الدور واطئة الكلفة، وإنشاء مجمعات سكنية مدعومة في مناطق آمنة سواءً أكانت في مناطق الأصل نفسها أم في المناطق القريبة منها في نواحي أو أفضية أخرى ضمن حدود المحافظة، أو في مناطق جديدة؛ لتوطينهم، وضمان استقرارهم بصورة دائمة.

### خامساً: توفير العمل

تعيش معظم عوائل المرتبطين بداعش أوجه حرمان متداخلة ومتعددة، وفقر متعدد الأبعاد. ولفهم مدلولات الحرمان والفقر ينبغي الإشارة إلى أنّ دليل الفقر المتعدد الأبعاد الإقليمي يتضمن الأبعاد الثلاثة الرئيسة والمتمثلة بـ(التعليم، والصحة، ومستويات المعيشة) كما هي الحال في دليل الفقر متعدد الأبعاد العالمي. ويتألف دليل الفقر متعدد الأبعاد الإقليمي من ثلاثة أبعاد واثني عشر مؤشراً. بعد التعليم له مؤشران هما: الانتظام في المدارس، وسنوات الدراسة. أمّا البعد الصحي فله ثلاثة مؤشرات هي: (التغذية، ووفيات الأطفال، والحمل المبكر)، إلى جانب تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. أمّا مؤشرات مستوى المعيشة فتشمل: (توفر الكهرباء، والمرافق الصحية الملائمة، ومياه الشرب المأمونة، ووقود الطهي النظيف، وتوافر أرضيات مناسبة وسقف مناسب، وعدم الاكتظاظ، والحصول على الحد الأدنى من المعلومات، والقدرة على التنقل، وتوفر سبل العيش). وتُصنّف الأسرة كأسرة فقيرة فقراً مدقعاً أو كأسرة فقيرة، إذا كان المستوى الإجمالي للحرمان الذي

10. وزارة الهجرة والمهجرين - دائرة المعلومات والبحوث، نازحو المخيمات: موانع العودة وطبيعة الأضرار والاحتياجات، بغداد، أيلول/2020، ص 11 و 13.

تعاينه (مجموع أوزان المؤشرات الاثني عشر) أكثر من ثلث في المئة من أقصى حالة حرمان ممكنة<sup>11</sup>. تؤكد معطيات الميدان - في حالة أسر المرتبطين بداعش - أنهم يعيشون في ظروف معيشية صعبة، يسكنون المخيمات والمساكن العشوائية والتي غالباً ما يكون المأوى فيها عبارة عن خيمة، أو كرفان، أو بناء من الطين، أو الأجر، أو الحجر والطابوق. تنقصه عديد من مقومات السكن الآمن واللائق. حجم أسرة مرتفع وبمتوسط ستة أفراد، أي اكتظاظ عالٍ في مساحة مأوى لا يتيح أي خصوصية، ولا تتوفر فيه المتطلبات الأساسية للعيش الكريم. كما أنهم يعتمدون على المساعدات والمنح والهبات والصدقات، أو العمل في مجالات الخدمة والزراعة وبيع الخضراوات، أو التسؤل، أو الاستغلال الجنسي عبر ممارسة البغاء، وبمبالغ زهيدة. بينهم تسرب عالٍ من الدراسة (أميون، أو مستوى تعليمي متدنٍ) وأبنائهم يصعب عليهم الانتظام في التعليم. ارتفاع حالات الترمول والطلاق والهجر (الترك من دون طلاق رسمي)، أو مصير الزوج مجهول. معظم تلك العائلات تقع مسؤولية إعالتها على النساء. لا يمتلكون مصدر دخل دائم، أو مدخرات. بينهم حالات إعاقاة جسدية، ومرض مزمنة وكبار سن. فضلاً عن ذلك يلاحقهم الوصم الاجتماعي، والثأر العشائري، والملاحقات الأمنية، وضعف الروابط الاجتماعية، والصلوات مع الأهل والأقارب. هذه المعطيات وغيرها توضّح أنهم يعيشون حرمان متعدّد الأوجه، وفقر متعدد الأبعاد.

ووفقاً لما تقدّم آنفاً، يمثّل العمل (تدريباً وتأهيلاً وفرصاً للكسب) محوراً أساسياً لتمكين تلك الأسر ومقدمة حصيفة لتخطّي مظالم الماضي، وترميم الحاضر والشروع نحو مستقبل مستقر. عدم توفير فرص عمل لائقة تساعدنّ على إعالة أبنائهنّ، تُعدّ تحديات رئيسة يجب أخذها بعين الاعتبار فيما يتعلق بجهود إعادة الإدماج.

### سادساً: إعادة التأهيل والإدماج الاجتماعي والنفسي

تختلف التعريفات والمصطلحات المستخدمة من قبل واضعي السياسات والممارسين والباحثين اختلافاً كبيراً عبر البلدان والمنظمات، وأحياناً حتى داخلها. كما هو الحال مع مفهوم التطرّف العنيف نفسه، إذ تستخدم الأمم المتحدة مصطلحات (فك الارتباط) و(إعادة التأهيل) و(إعادة الإدماج) في سياق الإرهاب والتطرّف العنيف، ومن دون تقديم تعريف محدد. وعلى نحو عام، عُرِفَ إعادة الاندماج بأنّه: العملية التي يكتسب عن طريقها المقاتلون

11. الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الأسكوا)، التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد، بيروت، 2017، ص10.

السابقون (أو المحشورون في النزاع والحرب) وضعاً مدنياً، ويحصلون على عمل ودخل مستدامين. إعادة الاندماج هي في الأساس عملية اجتماعية واقتصادية ذات إطار زمني مفتوح، وتحدث بصورة أساسية في المجتمعات المحلية التي توجد فيها المجموعات المستهدفة<sup>12</sup>.

فالغرض من برامج إعادة الاندماج هو المساهمة في بناء السلام المستدام، وعودة المتضررين من النزاع إلى الحياة المدنية، وتحسين الظروف المادية والاجتماعية. وتشكّل فرص العمل، وتوليد الدخل أحد اللبّات الأساسية في البناء، ليس فقط لدمج الأشخاص المتأثرين بالنزاع أو استيعابهم، ولكن أيضاً لإرساء السلام طويل الأمد.

تتأثر جلّ العوائل المرتبطة بداعش بالوصم الاجتماعي والارتياب والنظرة المحفوفة بالشكوك، سواءً أكانت من المجتمعات المضيفة أم من سكان مناطق الأصل أم من المؤسسات الرسمية عند التعامل معها. لذا ينبغي أخذ ذلك في الحسبان عند التخطيط والتنفيذ لبرامج إعادة التأهيل والاندماج.

تشير الوصمة إلى العملية التي تنسب فيها الآثم والأخطاء الدالة على الانحطاط الخلقي إلى أشخاص في المجتمع فتصفهم بصفات سلبية تجلب لهم العار. ويعرف (جوفمان) الوصمة بأنّها الصفة التي تجعل الفرد مختلفاً عن الآخرين ويُقوّم في عقولنا سلوكه من شخص كامل واعتيادي إلى شخص ملوث وخصم. كما يعرف الوصم بأنه إطلاق صفات غير مرغوب فيها وإصاقها على نحو يجرد الموصوم من التقبّل الاجتماعي، ويجعل منه آخر مختلف عن جماعة (النحن). كما عُرِفَت الوصمة أيضاً بأنّها صورة ذهنية سلبية تلصق بالفرد بوصفها تعبيراً عن الاستياء والاستهجان؛ لهذا الفرد نتيجة اقترافه سلوك غير سوي، وخارج عن القيم والمبادئ السائدة في المجتمع، ويوصم الشخص حينما تطلق عليه نعوت ثم يصنّف في مجموعة تحمل الصفات والسمات نفسها، ممّا يؤدّي إلى فقدانه منزلته ومكانته الاجتماعية، وإلى التمييز ضده في كل التعاملات<sup>13</sup>.

ثمّة أنواع مختلفة من الوصم، ووفق (جوفمان) توجد ثلاثة أنواع من الوصم، أولها (الوصمة المتعلقة بالعيوب الجسدية) المرتبطة بالشهوات والإعاقة الجسدية. والثاني يتمثّل بـ(الوصمة المتعلقة بالعيوب في الشخصية) والتي ترتبط عادة بصفات الأفراد وهوياتهم، بمعنى أنّها ترتبط بالطريقة التي يوجد فيها الفرد، وغالباً ما تخص نزلاء السجون، ومصحات المخدّرات، ومراكز التخلف العقلي.

12. وفاء صندي، مصدر سابق، ص 11-10.

13. د. عدنان ياسين مصطفى و د. أسماء جميل رشيد، مصدر سابق، ص 95.

والثالث يتمثل بـ(الوصمة العشائرية) والتي ترتبط بالتقييم السلبي للأفراد؛ بناءً على انتماءاتهم العرقية، أو الإثنية، أو العشائرية.

غير أن الوصمة التي يعاني منها عوائل المرتبطين بداعش لا تنتمي إلى هذه التصنيفات، وهي أقرب إلى ما يسمّى (بوصمة الارتباط) (Stigmati Correlation)) بمعنى أن أعضاء أسر داعش يختبرون الوصم الاجتماعي؛ بسبب انتسابهم إلى شخص موصوم، وليس بسبب إحساسهم بوجود خصائص ذاتية للوصم تعود إليهم، ويعاني مثل هؤلاء الأشخاص من (استلاب الهوية)؛ لأنهم يشتركون مع أشخاص موصومين بالنسب. وقد وجد الأطفال والنساء المرتبطين بداعش أنفسهم في وضعية مبهمّة ومتناقضة في المجتمع، فهم أسوياء، ولم يتورطوا في أعمال التنظيم، وغير مسؤولين عن الجرائم والانتهاكات التي ارتكبتها عناصر داعش، لكنهم في الوقت نفسه مختلفين عن الآخرين (الأسوياء) وجرّدوا من أهلية القبول الاجتماعي.

للوصم وظيفة اجتماعية، فهو يساعد على بلورة نقمة المجتمع وغضبه ضد من يخالف قواعده، وقد انعكس ذلك واضحاً في مواقف بعض المجتمعات المحلية (في مناطق الأصل) العدائية من الأسر التي انتمى أحد أفرادها إلى التنظيم. ففي سياق غياب خطة حكومية واضحة وموحدة للتعامل مع انتهاكات الماضي والاستجابة لاحتياجات ضحايا داعش تعمل على جبر الضرر، وتسمح بتنفيذ برامج إعادة التأهيل والاندماج الاجتماعي التي من شأنها أن ترأب الصدع بينهم وبين من يرتبطون بداعش، ممّا جعل الوضع يتفاقم سوءاً. إن الوصم يعمل بمنزلة الرادع بهدف تحقيق التوافق في المستقبل مع القاعدة القانونية، فهو نوع من العقوبة يوجهها المجتمع ضد الأشخاص حينما يخالفون قواعده، وهو لا يقل أهمية عن العقوبات التي يفرضها القانون، وفي كثير من الأحيان يصدر معها ويلازمها ويستمر حتى بعد تنفيذ العقوبة القانونية<sup>14</sup>.

إنّ ما يجب أن نتوقف عليه هنا، هو أنّ عقوبة (الوصم) غير رادعة في جوهرها، فهي تتعارض مع إعادة تكيف الشخص الموصوم وتؤدي إلى تدمير التفاعل بينه وبين المجتمع، ممّا يثير الحقد والعداوة عنده، ووفق وجهة نظر (جورج هربرت ميد) فإنّ المبالغة في الوصم والاتجاه العدائي الذي يبديه المجتمع، وغياب المساندة الاجتماعية سيؤديان إلى مزيد من الانحراف، لا بل إنّ ردة فعل المجتمع غالباً ما تفضي إلى تقوية السلوك المنحرف، وليس إلى اختزاله، وستؤدي الجزاءات والعقوبات إلى ما يسمّى بالانحراف الثاني. يتوافق (هوارد بيكر) في كتابه (الغرباء) مع ما ذهب إليه (جورج

14. المصدر نفسه، ص96.

ميد) حينما عرف ردة فعل المجتمع المتمثلة بالوصم، ووصفها بأنها عملية اجتماعية تصنع المجرم عن طريق وضع علامات وألقاب وتعريفات تلتصقها الجماعة بالفرد المخالف لقواعد السلوك؛ لخدمة أغراض الجماعة، وتحقيق أهدافها.

من جهة أخرى وفي السياق نفسه، غالباً ما تكون ردة فعل المجتمع تجاه الموصومين وما يصاحبها من مواقف واتجاهات سلبية نحوهم معبرة عن الاستنكار الاجتماعي، ورفضه لهم ولأسرهم وهو ما يفرض عليهم عزلة اجتماعية. تدفع العزلة الاجتماعية والرفض المجتمعي بالفئة الموصومة إلى تبني ثقافة فرعية تمنحهم التبرير للانخراط بأي عمل عدائي هروباً من حياة العزلة التي فرضتها الوصمة، وللالتصاق من الواصمين والانتصار لذواتهم. وغالباً ما يؤدي وصم الأشخاص إلى جعلهم مغتربين عن المجتمع الذي يعيشون فيه ومرفوضين منه، مما يجعلهم يعانون نقصاً في التوازن النفسي والاجتماعي. وطبقاً لهذه الحقائق فإن وصم الأفراد بالدواعش ورفض قبولهم على أساس هذا الوصف سيحولهم إلى دواعش فعلاً<sup>15</sup>.

يتضمن نهج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم إعادة الاستقرار في المحافظات المحررة في العراق، على إعادة تأهيل البنية التحتية، وخلق فرص العمل، وتعزيز القدرات الوطنية والتماسك الاجتماعي. يدعم البرنامج الأنشطة الخاصة بضمان جاهزية المجتمع وقبوله لعودة الإدماج وإعادة آلاف العائلات العراقية النازحة داخلياً، بما في ذلك العائلات التي وصمت بسبب ارتباط أحد أفرادها بداعش، ومعظمهم من النساء والأطفال. إن ضمان دعم المجتمع لإعادة الإدماج أمر بالغ الأهمية؛ لتوفير حلول دائمة للنازحين وللمساهمة في إيجاد مستقبل مستقر لجميع العراقيين. تركز عملية المصالحة وإعادة الإدماج المجتمعي على نهج الأمم المتحدة المشترك في العراق للوصول إلى مصالحة مجتمعية، وإعادة إدماج الأشخاص الذين ينظر إليهم أنهم مرتبطين بداعش في العراق. إنّه جزء من برنامج التماسك الاجتماعي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق ومدته خمس سنوات، والذي أُطلق في كانون الثاني 2020؛ لتعزيز مجتمعات أقوى وأكثر سلمية وتماماً في جميع مناطق العراق<sup>16</sup>.

15. المصدر نفسه، ص101.

16. الأمم المتحدة - العراق، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يحتفل مع الحكومة الوطنية والمحلية وقادة المجتمع بنجاح إعادة الإدماج المجتمعي في قضاء الحبانية بالأنبار، بيان صحفي نشر على موقع الأمم المتحدة بتاريخ 30/10/2022، على الرابط الإلكتروني: <https://iraq.un.org/index.php/ar/205227-brnamj-alamm-almthdt-alanmayy-yht-fl-m-alhkwmt-alwtnyt-walmhlyt-wqadt-almjtm-bnjah-aadt>

ولضمان تغطية البرامج المشار إليها آنفاً جميع محافظات العراق والفئات المستهدفة، ينبغي التنسيق والتعاون الجاد والمثمر بين وزارة الهجرة والمهجرين، ومستشارية الأمن القومي، والحكومات المحلية في المحافظات المعنية، ومجتمعات الأصل، والمجتمعات المضيفة مع نهج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم إعادة الاستقرار في المحافظات المحررة في العراق؛ لتحقيق إعادة الاندماج الاجتماعي والنفسي على أكمل وجه، ولتحقيق الأهداف المرجوة.

### معطى الميدان (رؤى وتحليلات)

أتمت الدراسة الحالية (47) مقابلة ناجحة ومركزة في محافظتي نينوى وصلاح الدين لتحقيق أهدافها. في الجمل جرى مقابلة (29) أسرة مرتبطة بداعش، (19) أسرة في نينوى، و(10) أسر في صلاح الدين. فيما بلغت المقابلات مع أشخاص من سكان المجتمعات المضيفة في المناطق القريبة من المخيم أو مناطق وجود النازحين نحو (10) مقابلات. (8) في نينوى و(2) في صلاح الدين. ومقابلتان مع ممثلي الحكومة المحلية في المحافظة المعنية وبواقع واحدة لكل محافظة، فضلاً عن (4) مقابلات مع موظفي فرع الوزارة، اثنان في كل محافظة. كما جرى إتمام مقابلتين مع العاملين في المنظمات الدولية وإدارة مخيم الجدة/5. وعبر سلسلة المقابلات تلك أُحيطَ بتقدير موقف أسر المرتبطين بداعش راهناً، والتعريف على أبرز تحدياتهم واحتياجاتهم والتدخلات والتدابير الواجب اعتمادها؛ لعودتهم، أو إعادة توطينهم واستقرارهم في مناطق جديدة، فضلاً عن احتياجاتهم ومتطلباتهم في حال الاستمرار بحالة النزوح.

### يوضح جدول رقم (1) عدد المقابلات والجهات التي قُوِّلت في محافظة نينوى

عدد المقابلات	محافظة نينوى
19	عوائل المرتبطين بداعش داخل المخيم
8	الأهالي في المجتمع المضيف
2	إدارة المخيم
1	الحكومة المحلية (مدير الناحية)
2	موظفو فرع الوزارة
32	المجموع

## يوضّح جدول رقم (2) عدد المقابلات والجهات التي قُوِّبَت في محافظة صلاح الدين

عدد المقابلات	محافظة صلاح الدين
10	عوائل المرتبطين بداعش في المجتمع المضيف
2	الأهالي في المجتمع المضيف
1	الحكومة المحلية (مثل المحافظة)
2	موظفو فرع الوزارة
15	المجموع

وعلى صعيد خصائص العينة لأرباب أسر المرتبطين بداعش الذين جرت مقابلتهم وسمّاهم، فقد توزّعت على النحو الآتي: من حيث الجنس (23) أنثى، و (6) ذكور. توزعت أعمارهم وفق الفئات لتظهر أنّ معظمهم يقعون ضمن الفئة العمرية (37 - 58 سنة) وبواقع (25) رب/ة أسرة، فيما مثّل الشباب بينهم وضمن الفئة العمرية (26 - 36 سنة) اثنان فقط. وكذا الحال مع كبار السن وضمن الفئة العمرية (59 سنة فأعلى) اثنان فقط. يُشيرُ متوسط الأعمار إلى أنّ مستوى المرونة لتقبُّل الانخراط في أعمال ومهن شاقة، أو التدريب على حرف ومهن تتطلب مهارات عالية قد يبدو تحدياً لهم، فضلاً عن مرونة التكيف واستعادة الثقة، وتنظيم مسارات جديدة؛ لتغيير واقع تلك الأسر. ممّا يضاعف أهمية العناية بالبرامج والمشاريع والأنشطة الموجهة إليهم.

أمّا على صعيد (الحالة الزوجية) فقد بدا أنّ معظمهنّ ممّن مرزّن بتجربة زواج، فمن بينهنّ (2) فقط عازبتان. أرملة (7)، مصير الزوج/ة مجهول (7)، مطلق/ة (5)، مهجور/ة من دون طلاق رسمي (2)، متزوج/ة (6). تكشف تلك البيانات أنّ مسؤولين إعالة تلك الأسر في معظمهم تقع على عاتق نساء يفتقرنّ لمساندة الشريك، ويواجهنّ مصاعب الحياة، وتدبير شؤون الأسرة بمفردهنّ.

تفانم الأمور وتزداد سوءاً عند الكشف عن واقع (المستوى التعليمي) لمعيلي تلك الأسر والمسؤولين عنهم، إذ أظهرت نتائج الدراسة أنّ معظم وحدات العينة هم من حملة الشهادة الابتدائية فما دون وبواقع (26) مبحوثةً ومبحوثاً. توزعوا على النحو الآتي: «أمّي لا يقرأ ولا يكتب (14)، ويقرأ ويكتب (2)، وابتدائية (9)». في حين ظهر حملة الشهادة المتوسطة اثنان، والإعدادية واحد فقط.

وعلى صعيد متصل، يؤكّد تقييم (المستوى المعيشي) للأسر المرتبطتين بداعش أنّ جميعهم يعيشون في حالة هشاشة مركبة، إذ فضلاً عن أنّ معظمهم من النساء والأطفال، وقد فقدوا إعالة ذكر بالغ كالزوج أو الأب أو الأخ، وتدني التعليم لدى رب/ة الأسرة أو انعدامه، فإنّ واقع المستوى المعيشي لديهم لا يسد الحاجة ويُعدُّ ضعيفاً أو ضعيفاً جداً تجاه متطلبات الحياة والشؤون اليومية بجزءها الأدنى كتوفير متطلبات الغذاء، والدواء، والملبس، والانتظام في التعليم.

تبلغ مجموع الأسر في مخيم الجدعة/5 الواقع في ناحية القيارة التابع لمحافظة الموصل نحو (874) أسرة. غالبيتهم من حيث (منطقة الأصل) من سكان محافظة الموصل وبواقع (83%). فيما تتوزّع سائر الأسر على النحو الآتي: (صلاح الدين (8%)، وأربيل (6,3%)، وكركوك (1,4%)، والأنبار وديالى (0,3%) لكلٍ منهما). في حين توجد ثلاثة أسر تمثّل (0,3%) من مجموع النازحين سكني المخيم من دول أخرى، أسرتان سودانية وأخرى سورية. فيما يقدر عدد الأفراد ساكني المخيم نحو (4,000) فرداً نازحاً غالبيتهم العظمى من النساء والأطفال.

### يبين جدول (3) عدد العوائل النازحة في مخيم الجدعة/5

النسبة	عدد العوائل	منطقة الأصل
0,3%	3	الأنبار
0,3%	3	ديالى
6,3%	55	أربيل
1,4%	12	كركوك
83,2%	727	نينوى
8,1%	71	صلاح الدين
0,2%	2	سودان
0,1%	1	سوريا
100%	874	المجموع



تكشف تلك المعطيات أنّ معظم النازحين في المخيم هم من أبناء المحافظة نفسها، ممّا يجعل تكيّفهم فيها، وتعاملهم مع سكانها أمراً مرناً. كما أنّ إعادة إدماجهم في مناطق الأصل أو مناطق أخرى جديدة يرحّب نجاحها وتقبلها، سواءً أكان من قبل أسر المرتبطين بداعش أم من قبل المجتمعات المضيفة لهم. وهذا بالفعل ما كشفت عنه نتائج الدراسة، إذ يفضّل معظم مجتمع الدراسة العودة لمناطق الأصل، أو الاندماج، وإعادة التوطين في منطقة أخرى من بينها منطقة النزوح الحالية.

يحول بين أولئك الذين يفضلون العودة لمناطق الأصل وبين تحقيق ذلك تعرض منازلهم للتهديم أو الدمار، إذ كشفت نتائج الدراسة أنّ نحو (20) أسرة من مجموع الأسر التي قُوبِلت قد تعرضت منازلهم للتهديم بالكامل، ونحو (4) من بينهم دورهم مهدمة جزئياً، واثنان من بينهم دورهم مصادرة من قبل جهة معينة، أي مشغول من قبل الآخرين ولا يتمكنون من إخراجهم، واثنان لا يملكون داراً في مناطق الأصل، إذ كانت دورهم مؤجرة بالأساس، فيما أشارت عائلة واحدة أنّ دارهم قد سُرقت محتوياته بالكامل. كما أنّ الغالبية منهم لا تسمح لهم العشرات في مناطق الأصل بعودتهم، كما تعارض قوى سياسية عودة بعضهم الآخر منهم، ممّا يجعل التفكير والعمل على تنفيذ برامج الحوار والمشاركة والمصالحة المجتمعية والسياسية مع الجهات المعنية، وابتكار بدائل لإسكانهم أمراً في غاية الأهمية.

كما تطمح غالبية الأسر للاستقرار والتوطين في مناطق آمنة يتوفر فيها مأوى وفرص عمل مدعومة من الحكومة، سواءً أكانت في المناطق القريبة من المخيم أو في مناطق أخرى، ليس بالضرورة في مناطق الأصل. كما أظهرت نتائج الدراسة الحالية تعاون الحكومة المحلية وإدارة الناحية والسكان في المجتمع المضيف لتحقيق ذلك. وأكّدوا تعاونهم، وعدم ممانعتهم من استقرار النازحين في مناطق وجودهم.

وعلى صعيد الانتظام بالتعليم ومواصلة الدراسة فقد كشفت نتائج الدراسة نقصاً حاداً في المستلزمات الدراسية من كتب وقرطاسية وحقائب، فضلاً عن ذلك فمعظم الأسر التي لديها أبناء بعمر الدراسة يحتاجون إلى وسائل نقل؛ لأنّ معظم المدارس تبعد عن المخيم مسافات طويلة. فضلاً عن عوائق استصدار الوثائق التي أُشير إليها سابقاً، وعلى نحوٍ مفصل، ممّا يجعلهم عرضةً لترك المقاعد الدراسية، والحرمان من التعليم.

أكدت معظم الأسر ضرورة استمرار وزارة الهجرة والمهجرين بتقديم المساعدات الغذائية والوقود والمساعدات العينية الأخرى؛ لأنها تمثل المصدر الرئيس لمعيشة تلك الأسر، ومن دونها يرجح تعرضهم للحاجة الملحة والوقوع في المجاعة. فمع المساعدات المقدمة من قبل منظمة أيادي الرحمة العاملة في المخيم، والمتثلة بمنح مبلغ مالي بواقع (12,000) دينار عراقي لكل فرد مخصصة للإنفاق على المواد الغذائية ومستلزمات المعيشة الضرورية شهرياً، إلا أنها غير كافية لسد متطلبات تلك العوائل.

### التدخلات والمبادرات المطلوبة (توصيات ومقترحات):

1. استحصال موافقة السيد رئيس مجلس الوزراء بتشكيل (لجنة عليا لدراسة إصدار الوثائق والمستمسكات الرسمية لأسر المرتبطين بداعش ومعالجتها) على أن تضم في عضويتها ممثلين بدرجة مدير عام فأعلى من الجهات ذات العلاقة (وزارة الهجرة والمهجرين، والداخلية، ومستشارية الأمن القومي، وجهاز الأمن الوطني، وجهاز المخابرات، ومجلس القضاء الأعلى، ونقابة المحامين العراقيين)، بهدف تذييل العقبات، وإصدار قرارات وتعليمات خاصة بالحالات المشار إليها، وتمكينهم من إصدار الوثائق: على أن تتكفل الحكومة تكاليف الرسوم المالية، وسبل الوصول إلى الفئات المستهدفة؛ لأنهم في الغالب من الفقراء ومحدودي التعليم ويخشون من مراجعة مؤسسات الدولة.

2. أظهرت نتائج الدراسة الميدانية بروز حالات سلبية بين أسر المرتبطين بداعش من قبيل: (ممارسة البغاء والدعارة، والسرقه، والتسؤل)؛ لغياب المعيل من الذكور، وتدني المستوى المعيشي، وتفشي البطالة بينهم، ومع أن الحالات محدودة في صفوف العوائل النازحة إلا أن من المرجح ارتفاع حدوثها؛ لاستمرار الظروف والعوامل المسببة لها، وبهذا الصدد نقترح شمول العوائل النازحة الساكنة في مخيم الجدة (5) والحالات المماثلة في سائر المحافظات ببرامج (الريادة والإدماج المالي للنازحين قسراً والعائدين والمجتمعات المضيفة في العراق .. برنامج آفاق) للمشاريع المدرة للدخل، والذي يُدار من قبل منظمة العمل الدولية، وبالتنسيق مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ومحافظة نينوى، علماً أن تمويل المشروع من قبل الحكومة الهولندية، والبنك الدولي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة العمل الدولية، لذا نقترح موافقة وزير الهجرة والمهجرين وتبنيها، ومفاتيح الجهات المسؤولة عن البرنامج لشمولهم به، على أن يُشمل فرد من كل أسرة (امراة، أو رجل، أو شاب يافع) وفق ظروف كل أسرة لتمكينهم مالياً.

3. موافقة وزير الهجرة والمهجرين على استمرار توزيع المساعدات الغذائية على النازحين في مخيم الجدعة (1 و 5)، على أن تشمل أيضاً توزيع حقيبة مدرسية وقرطاسية للعوائل التي لديها أبناء بعمر الدراسة، ومنتظمين في المدارس الواقعة في المناطق المحيطة بالمخيم، ممّا يتطلّب معرفة أعدادهم من قبل ممثلي فرع الوزارة في المخيم، ورفع قوائم بالمستحقين منهم.

4. يعاني الطلبة المنتظمين بالمدارس الواقعة في المناطق المحيطة بالمخيم من بعد المسافة، إذ تبعد المدارس عن المخيم مسافة تقدر بين (3 - 6) كيلو متر، ممّا يضاعف من معاناتهم، ويجبرهم على السير مشياً لمسافات طويلة يومياً للوصول إليها والعودة منها. ولتذليل العقبات وتخفيف المعاناة نقتح موافقة وزير الهجرة والمهجرين على شمولهم بتوزيع دراجات هوائية، ويتطلّب -أيضاً- معرفة أعدادهم وأعمارهم من ممثلي فرع الوزارة في المخيم، ورفع قوائم بالمستحقين منهم، ووفق حجم الدراجة المناسبة للعمر، ليُشمَلوا بالبرنامج.

5. لضمان تغطية برامج إعادة التأهيل الاجتماعي والنفسي والمصالحة المجتمعية في جميع المحافظات المعنية والفئات المستهدفة، ينبغي التنسيق والتعاون الجاد والمثمر بين وزارة الهجرة والمهجرين ومستشارية الأمن القومي والحكومات المحلية في المحافظات المعنية ومجتمعات الأصل والمجتمعات المضيفة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ لدعم إعادة الاستقرار في المحافظات المحرّرة في العراق، ولتحقيق إعادة الاندماج الاجتماعي والنفسي على أكمل وجه، ولتحقيق الأهداف المرجوة نقتح موافقة وزير الهجرة والمهجرين على متابعة التنسيق مع الجهات المشار إليها آنفاً من دوائرها المعنية (دائرة الفروع، ودائرة شؤون الهجرة)؛ لتنفيذ البرامج في المناطق المستهدفة.

## 6. مشروع متوسط المدى

المشروع المقترح: توطين اندماج أسر المرتبطين بداعش «ساكنو المخيمات» وإعادة تم.

مستوى المشروع: متوسط المدى (3 - 4) سنوات.

الإشراف العام: السيد رئيس مجلس الوزراء المحترم.

مسؤولية المشروع: وزارة الهجرة والمهجرين.

الشركاء: الحكومة المحلية في محافظة نينوى/ ناحية القيارة، ووزارة التخطيط، ووزارة الإعمار

والإسكان، والمنظمات الدولية الشريكة، ومستشارية الأمن القومي، ووزارة الزراعة.

**طبيعة المشروع:** إنشاء مجمع سكني واطئ الكلفة نموذجي متكامل الخدمات بواقع (3,000) وحدة سكنية كمرحلة أولى وعلى صورة وجبات، كل وجبة (1000) دار تتمثل بمجملها حي سكني يحتوي على جميع المرافق الحيوية؛ ممّا يجعل المشروع قابل للتكرار في مواقع أخرى عند نجاح التجربة.

**الفئة المستهدفة:** أسر المرتبطين بداعش من النازحين المسجلين لدى وزارة الهجرة والمهجرين من ساكني مخيمات الجدعة (1 و5) في محافظة نينوى والعائدين القادمين من مخيم الهول، ممن استكملوا إجراءات التدقيق الأمني، ولا توجد بحقهم ملاحقات قانونية، وخضعوا للتأهيل الاجتماعي والنفسي وتعهدوا بالبراءة من أفكار داعش والمنتمين إلى التنظيم، ولم تظهر عليهم مؤشرات التطرف بمختلف مستوياته، ولم يُكفّلوا من أقاربهم؛ ليتمكنوا من العودة إلى مناطق سكنهم الأصلية (مفوضين اجتماعياً في بيئات الأصل)، ولا توجد ملاحقات تأرية بحقهم.

### معطيات ومبررات (اقتراح المشروع):

ووفقاً لنتائج الدراسة الميدانية الحالية، وخلصات نتائج المقابلات المعمقة وتحليلها، والتي حُققت مع (الحكومة المحلية في الناحية، وإدارة المخيم، والمنظمات الدولية العاملة في المخيم، وممثلي فرع وزارة الهجرة في محافظة نينوى، والمجتمع المضيف، ونازحي المخيم) توصلت الدراسة إلى الآتي:

1. جميع النازحين في مخيم الجدعة/5 في ناحية القيارة والذين يقدر عددهم بنحو (874) عائلة، وما يقرب من (4,000) فرد نازح، هم من الفئات غير المرحّب بعودتهم إلى مناطق الأصل من سكان تلك المناطق، وهم أيضاً لا يصرون على العودة إليها، ولا يمانعون من الانتقال إلى مكان جديد للعيش والاستقرار بصورة دائمة.

2. خضع جميعهم للتدقيق الأمني، ولا توجد ملاحقات قانونية بحقهم.

3. يسمح لهم بالعمل والخروج خارج المخيم، والاختلاط بالمجتمع المضيف، والعودة إلى المخيم متى ما أرادوا.

4. يسكن بعضهم حالياً في الحي المجاور للمخيم عن طريق بناء دور على أرضٍ متجاوز عليها، ولا توجد ممانعات من الأهالي، أو الحكومة المحلية في الناحية.
5. تعاون الإدارة المحلية في الناحية، وإدارات المدارس، والهيئة التدريسية في قبُول أبناء النازحين في مدارس الأحياء المحيطة بالمخيم ممن يملكون مستمسكات، والسماح لمن لا يملكونها بالالتحاق بالدراسة الابتدائية من الصف الأول، ولغاية الصف السادس ومن دون دخول الامتحان الوزاري (البكلوريا)، على أمل الحصول على الوثائق في تلك المدة، ممَّا يساعد في عدم حرمانهم من التعليم.
6. يوجد تقبُّل عالي المستوى من الأهالي في المجتمع المضيف للنازحين ساكني المخيم، وترحيبهم، وعدم ممانعتهم من توطينهم، واستقرارهم في الناحية.
7. توجد حالات زواج من بعض نساء المخيم وبعض الأفراد من المجتمع المضيف.
8. نسبة العوائل الساكنة في مخيم الجدعة/5 من الذين يسكنون بالأصل محافظة نينوى تمثِّل نحو (83%) من مجموع نازحي المخيم، ممَّا يجعل توطينهم واستقرارهم في ناحية القيارة لا يمثِّل تغييراً ديمغرافياً.
9. حماس السيد مدير ناحية القيارة ورغبته ودعمه وتأييده، وإبداء المساعدة في إنشاء حي سكني في الناحية لتوطين نازحي المخيمات من أسر المرتبطين بداعش، وإنهاء معاناتهم.
10. رشَّح السيد مدير الناحية ثلاثة مواقع لإنشاء الحي السكني المقترح:  
أ- أرض مدرج الطائرات (مساحة كبيرة تسمح بإنشاء المخيم تعود الأرض لوزارة الدفاع وهي مهملة منذ الحرب مع إيران)، ممَّا يتطلب تدخُّل السيد رئيس مجلس الوزراء واستحصال موافقته وموافقة وزارة الدفاع بتخصيص الأرض للمشروع.  
ب- الأراضي الزراعية التي أُقيمت عليها مخيمات الجدعة (6) في أوج موجات النزوح منذ العام 2014، والتي لم يتبقَّ منها سوى مخيمين، إذ تعود لمزارعين من القرى المجاورة منحوها للحكومة المحلية وجعلوها تحت تصرفها (مؤقتاً لإنشاء المخيمات) وتعاطفاً مع النازحين. حالياً مساحة كبيرة منها خالية بالإمكان شراؤها من أصحابها مقابل مبالغ مالية مناسبة، وتنفيذ المشروع عليها، ممَّا يتطلب أيضاً موافقة السيد رئيس مجلس الوزراء على ذلك، وتخصيص المبالغ المطلوبة لشراء الأرض.

ج- البحث عن أرض جديدة تكون عائدتها للدولة، وتُستحصل الموافقات الرسمية؛ لتحويل ملكيتها، وتنفيذ المشروع عليها.

### الخطوات الرئيسة المطلوب تحقيقها راهناً:

أ- موافقة وزير الهجرة والمهجرين على تبني المشروع ومفاتيحة دولة رئيس مجلس الوزراء بتبنيه وتوفير التخصيصات المالية اللازمة لتنفيذه.

ب- تشكيل لجنة تفاوضية وتنسيقية تضم في عضويتها السادة: (مدير عام دائرة الفروع، ومدير عام دائرة التخطيط والمتابعة، ومدير قسم البحوث والدراسات)، مهمتها التباحث مع السيد محافظ نينوى والسيد مدير ناحية القيارة؛ لتخصيص الأرض المزمع تنفيذ المشروع عليها، وتحديد مسارات المشروع، والجهات الواجب تدخلها، واستحصال موافقتها في المرحلة الأولى.

7. وفيما يتعلّق بإدارة مركز الجدعة/1 المخصص لإعادة تأهيل الأسر العائدة من مخيم الهول اجتماعياً ونفسياً (الوافدون الجدد)، ونظراً إلى تحوّل مسؤوليات إدارته من مستشارية الأمن القومي إلى وزارة الهجرة والمهجرين، وتشكيل فريق عمل مشترك بينهما، ولما يتضمنه الموضوع من أهمية قصوى وتحدي كبير، نقترح في أدناه منهجية عمل يُفضّل اعتمادها؛ لتحقيق أهداف إقامة المركز، وقد جاءت على النحو الآتي:

1. العمل على إعداد مقياس لمستويات التطرّف والعنف (ضعيف، ومتوسط، وعنيف) وبالتنسيق مع المنظمات الناشطة في هذا المجال ومع الخبراء الأكاديميين وأساتذة الجامعات.

2. يعتمد المقياس بعد إنضاجه لتصنيف النازحين العائدين من مخيم الهول (بعد تنفيذ التدقيق والتحقق الأمني) إلى مخيم الجدعة/1، ليمثّل الخطوة الأولى في كشف مستوى التطرّف والعنف بين النازحين وعلى إثرها تُحدّد البرامج والأنشطة المطلوبة.

3. تخضع جميع الأسر والأفراد إلى جلسات استماع من باحثين متخصصين في مجالات (علم الاجتماع، وعلم النفس، والخدمة الاجتماعية، والأنثروبولوجيا، وخريجي دبلوم وماجستير بناء السلام)؛ لتدوين الملاحظات عن الأفراد وفتح ملفات لهم تمثّل (دراسة حالة)، واقتراح البرامج

والأنشطة الواجب اعتمادها ووفقاً لاختبارات المقياس وجلسات الاستماع الفردية والجماعية (المجموعات البؤرية) ووفقاً لإطار مرجعي (استمارة مقابلة مقننة مع تدوين ملاحظات الباحث عن المبحوثين).

4. تنفيذ مجموعة من البرامج والأنشطة من بينها جلسات حوارية؛ للتعرف على (كيف ينظرون ويقيمون الماضي؟ وكيف ينظرون للمستقبل؟ وما الحلول من وجهة نظرهم؟ وما الأعمال والمهن التي يتمكنون من مزاولتها ليُتقدّم الدعم لهم، أو التي تحتاج إلى تدريب ليتمكنوا منها ويرغبون بتعلمها؟ وورش ومحاضرات تتضمن بث الأمل والرغبة بالحياة والتعايش مع الآخرين المختلفين عنهم اختياراً وليس اضطراراً، فضلاً عن أهمية وضورات التسامح وتقبل الآخر، وإزالة الآثار المدمرة للإرهاب والحروب).

5. دراسة حالة لكل أسرة تسهم في إعادة توثيق الروابط بينها وبين ذويهم من الأهل والأقارب ومع العشائر في مجتمع الأصل عن طريق (مقابلات مستفيضة مع أسر المرتبطين بداعش، مجتمع الأصل، والأهل والأقارب، والحكومة المحلية في مجتمع الأصل)، وبعدها تنفيذ جلسات حوار ومشاركة بين مختلف الأطراف المشار إليهم آنفاً. يمكن - في هذا الخصوص - الاستعانة بالوكالة الألمانية للتنمية الدولية (JIZ) ولجنة المصالحة الوطنية.

6. التعرف على طبيعة ملكية المنازل والدور لأسر المرتبطين بداعش العائدين من مخيم الهول في مناطق الأصل وتقييم الأضرار والاحتياجات لإعادة تأهيلها، أو إيجاد بديل عنها. في هذا الخصوص بالإمكان الاستعانة ببرنامج (نذهب ونرى) للتأهيل المعيشي وبالتنسيق مع منظمة الهجرة الدولية (IOM).

7. بعد إتمام برامج وأنشطة إعادة التأهيل النفسي والاجتماعي تحتبر الأسرة مرة أخرى بمقياس مستويات التطرف والعنف، ليُتأكد - على ضوءه - من إتمام عملية إعادة التأهيل ونجاحه، أم هناك حاجة لتطبيق مزيد من البرامج، فضلاً عن تكرار جلسات الاستماع؛ للتعرف على الفروق بين الجلسات التي نُفذت أول الوصول، وبعده تنفيذ برامج إعادة التأهيل.

## المصادر

1. بلقيس ولي، عوائل الدواعش المزعومة في العراق: محتجزة ومذمومة ومنسية، على الرابط:  
<https://www.hrw.org/ar/news>
2. د. عدنان ياسين مصطفى و د. أسماء جميل رشيد، أطفال داعش: إرث النزاع وعممة المستقبل، بغداد، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2022.
3. باولا غارسيا، تجاهل الفئة الأكثر ضعفاً في العراق: محنة النازحين، إصدارات مركز المدنيين في الصراع، نيسان 2021.
4. هشام الهاشمي، داعش في العراق: تحدي إعادة دمج عوائل داعش، مركز البيان للدراسات والتخطيط، قسم الترجمة والتحرير، على الرابط الإلكتروني:  
[www.bayancenter.org/2020/07/6174](http://www.bayancenter.org/2020/07/6174)
5. وفاء صندي، مرتبطات بداعش: تحديات العودة وإعادة الاندماج للنساء والأطفال، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق، تشرين الأول 2022.
6. بسمة علوش، العيش بعيداً عن الأنظار: ما تبقى من أسر نازحة في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2022.
7. سعدون مصطفى، العراق يسعى إلى إصدار أوراق ثبوتية لأطفال ولدوا أثناء سيطرة داعش، موقع المونيتور، على الرابط الإلكتروني:  
<https://www.al-monitor.com/ar/contents/articles/originals/2019/07/iraq-isis-camps-human-rights.html>
8. بلقيس والي، العراق: حرمان عوائل داعش المزعومة من بطاقات الهوية، موقع هيومن رايس ووتش، على الرابط الإلكتروني: [www.hrw.org/ar/news/2018/02/25/315249](http://www.hrw.org/ar/news/2018/02/25/315249)



9. وزارة الهجرة والمهجرين- دائرة المعلومات والبحوث، نازحوا المخيمات: موانع العودة وطبيعة الأضرار والاحتياجات، بغداد، أيلول/ 2020.
10. الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الأسكوا)، التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد، بيروت، 2017.
11. الأمم المتحدة - العراق، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يحتفل مع الحكومة الوطنية والمحلية وقادة المجتمع بنجاح إعادة الإدماج المجتمعي في قضاء الحبانية بالأنبار، بيان صحفي نشر على موقع الأمم المتحدة بتاريخ 30/10/2022، على الرابط الإلكتروني:
- <https://iraq.un.org/index.php/ar/205227-brnamj-alamm-almthdt-alanmayy-yhtfl-m-alhkwmt-alwtnyt-walmhlyt-wqadt-almjtm-bnjah-aadt>